



## المبادرة المعنية بمعالجة الإرهاب الناشئ محليا

### وثيقة الرباط-واشنطن للممارسات الجيدة بشأن المنع والكشف والتدخل والاستجابة للإرهاب الناشئ محليا

#### تقديم

يواجه المجتمع الدولي تهديدا مستمرا من الإرهاب الناشئ محليا، الذي تعرض عدد من البلدان لهجماته بالفعل.<sup>1</sup> وتستخدم داعش وتنظيم القاعدة، والخلايا التابعة لهما والجماعات المرتبطة بهما أو المنشقة عنهما أو المتفرعة منهما، وغيرهما من الجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية خبرتها لتوجيه الأفراد وتمكينهم وإلهامهم وتحريضهم لارتكاب هجمات إرهابية مميتة. وبدلا من استقطاب المقاتلين الإرهابيين الأجانب، تشجع هذه الجماعات الإرهابية الأفراد على شنّ هجمات في بلدانهم الأصلية، والتركيز على الأهداف غير المحصنة،<sup>2</sup> واستخدام الوسائل المتاحة لديهم لزرع الخوف وتكريس الاستقطاب داخل المجتمع.

وإذا كانت لا توجد وسيلة شاملة لمنع هذا النوع من الهجمات أو التنبؤ بانحراف الفرد نحو التطرف المؤدي إلى العنف، فقد ركزت هذه المبادرة على بعض القواسم المشتركة بين الإرهابيين المحليين التي قد تسترعي المزيد من النقاش والاستعراض. كما نظرت المبادرة في استراتيجيات وآليات المنع والكشف والتدخل والاستجابة بهدف وضع مجموعة من الممارسات الجيدة غير الملزمة التي من شأنها أن تساعد واضعي السياسات والممارسين في عملهم.

وفي بعض حالات الإرهاب الناشئ محليا الحديثة، وردت تقارير تفيد بأن أسرا ومعلمين وأخصائيين اجتماعيين قد لاحظوا بوادر التطرف المؤدي إلى العنف، بل وأطلعوا السلطات المحلية عن شكوكهم، غير أن السلطات لم تتخذ إزاءها إجراءات تدخل كافية. وفي حالات أخرى، اختار أفراد الأسرة عدم إبلاغ شكوكهم إلى السلطات من أجل حماية الأشخاص المعرضين لخطر التحول إلى التطرف المؤدي إلى العنف من الخضوع لتحقيقات الشرطة.

وفي بعض البلدان، استُبعد مقدمو الخدمات الاجتماعية والأطباء النفسيون وقادة المجتمع المحلي وأفراد الأسرة من البرامج الوطنية والمحلية لمكافحة الإرهاب، أو أنهم لم يُشركوا مشاركة كافية فيها. ولا شك أن الدولة تلعب دورا مركزيا في منع الإرهاب ومكافحته، إلا أن هذه الجهات الفاعلة قد تكون أقرب إلى الأشخاص المعرضين للخطر، وبإمكانها أن تساهم مساهمة فعالة في أنشطة المنع والتدخل وتعززها أكثر.

<sup>1</sup> يُقصد بعبارة الإرهاب الناشئ محليا في هذه المبادرة أعمال العنف التي يرتكبها فرد داخل البلد الذي يحمل جنسيته أو يقيم فيه إقامة قانونية، والتي يتلقى فيها هذا الفرد التحريض أو التوجيه أو الدعم أو الربط من منظمة إرهابية تنشط خارج ذلك البلد. وإذا كانت هذه الممارسات الجيدة تهدف إلى معالجة هذا النوع من الإرهاب، إلا أنها قد تكون مجدية وقابلة للتطبيق بالنسبة للفتنات الأخرى من المجرمين الإرهابيين، كما هو محدد في التشريعات الوطنية والتوصيات الإقليمية مثل توصية مجلس أوروبا بشأن الإرهابيين المنفردين، المؤرخة في 4 نيسان/أبريل 2018.

<sup>2</sup> أنظر بوجه عام، مذكرة أنطاليا بشأن حماية الأهداف غير المحصنة في سياق مكافحة الإرهاب الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

كما يواجه عدد من البلدان مشكلة أخرى، تتمثل في صعوبة كشف النوايا الإرهابية وتحديد الأدوات التي يمكن أن تستخدمها أجهزة إنفاذ القانون للمساعدة في تعقب بوابر الإنذار المبكر للتطرف المؤدي إلى العنف. وعلى سبيل المثال، في بعض هجمات الإرهاب الناشئ محليا الحديثة، كان المنفذون معروفين لدى أجهزة إنفاذ القانون المحلية قبل تنفيذهم لهجماتهم. وفي عدد من هذه الحالات، كان موظفو إنفاذ القانون قد استجوبوا هؤلاء الأفراد، ولكنهم اعتبروا - بناء على المعلومات التي أمكنهم الوصول إليها - بأن هؤلاء الأفراد لا يشكلون خطرا إرهابيا أو أنهم يشكلون خطرا منخفضا. لذا فإن تقييم التهديد المحتمل الذي قد يشكله شخص ما هو يعدّ أمرا حاسما، حيث يمكن أن يساعد هذا التقييم موظفي إنفاذ القانون في ترتيب جهودهم حسب أولويتها واستخدام مواردهم بأنجع طريقة ممكنة.

وقد ناقشت هذه المبادرة مشكلة أخرى تتعلق بالإرهاب الناشئ محليا، ألا وهي الحاجة إلى تعزيز التبادل الأفقي والعمودي للمعلومات فيما بين الوكالات الحكومية المختصة داخل كل بلد. وعلى سبيل المثال، هناك حالات ينشأ فيها التطرف المؤدي إلى العنف خلال فترة الحبس، لكن المعلومات الهامة المتعلقة بالسجناء المعنيين لا تُرسل إلى أجهزة إنفاذ القانون ذات الصلة عند إطلاق سراح هؤلاء السجناء. كما قد يكون الأشخاص المعنيون معروفين لدى الوكالات الوطنية أو المحلية، لكن هذه المعلومات قد لا يتم تقاسمها مع المسؤولين الآخرين والوكالات الأخرى الموجودين في مستويات مختلفة داخل البلد.

وهذه المشاكل من شأنها أن تحدّ من قدرة الحكومات على كشف ومكافحة التطرف المؤدي إلى العنف، الذي قد يفضي بدوره إلى الإرهاب الناشئ محليا. ولمساعدة البلدان على معالجة هذه الظاهرة المتنامية، أطلق المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، تحت رعاية المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وبالشراكة مع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، المبادرة المعنية بمعالجة الإرهاب الناشئ محليا، في أيلول/سبتمبر 2017. وقد جمعت هذه المبادرة مسؤولين حكوميين وأكاديميين وممارسين في مجال العدالة الجنائية وممثلين غير حكوميين من أكثر من أربعين بلدا، فضلا عن العديد من المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية، لتبادل الدروس المستفادة وتحديد الممارسات الجيدة.<sup>3</sup>

وتروم هذه الممارسات الجيدة غير الملزمة مساعدة واضعي السياسات والممارسين في صوغ السياسات والبرامج المعنية بالتصدي لظاهرة الإرهاب الناشئ محليا وتنفيذها وتقييمها. وتهدف هذه الوثيقة إلى أن تكون جزءاً مكملًا لمذكرة لاهاي-مراكش حول الممارسات الجيدة لاستجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب (مذكرة لاهاي-مراكش)<sup>4</sup>

<sup>3</sup> أُطلقت المبادرة المعنية بمعالجة الإرهاب الناشئ محليا، الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، خلال حدث استضافه المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في مالطا يومي 15 و16 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وقد ضمّ الاجتماع التشيبي مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة للمساعدة في تحديد مواضيع المبادرة الرئيسية. وعُقدت حلقة عمل ثانية في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في مالطا يومي 31 كانون الثاني/يناير و1 شباط/فبراير 2018، وركزت على دور المجتمع المدني وأجهزة إنفاذ القانون في أنشطة المنع والتدخل. كما عُقدت حلقة عمل ثالثة في مقر المعهد في مالطا يومي 25 و26 نيسان/أبريل 2018، ركزت على التحديات الكائنة في نظام العدالة الجنائية التي تعيق الكشف عن الإرهاب الناشئ محليا في الوقت المناسب. وقد تم استعراض مسودة وثيقة الممارسات الجيدة ومناقشتها من قبل أعضاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب خلال اجتماع استضافه المغرب في الرباط يوم 25 حزيران/يونيو 2018.

<sup>4</sup> بالإضافة إلى مذكرة لاهاي-مراكش، يُشجع القراء على استعراض وإدراج الممارسات الجيدة الواردة في طائفة من وثائق المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب السارية والتي تعالج القضايا الشاملة المبيّنة في هذه المذكرة. وتهدف هذه الوثيقة إلى إبراز الممارسات الجيدة الجديدة، فضلا عن تعزيز الممارسات الجيدة الرئيسية الواردة في وثائق المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الأخرى، كما يُشجع القراء على استعراض طائفة الممارسات الجيدة والتوصيات ذات الأهمية البالغة المعنية بمعالجة دورة حياة التطرف المؤدي إلى العنف على الرابط: <https://toolkit.thegctf.org>. ومن الوثائق المفيدة، هناك مذكرة الرباط بشأن الممارسات الجيدة لإجراءات فعالة في قطاع العدالة الجنائية (مذكرة الرباط) التي تحتوي على عدد من الممارسات الجيدة ذات الصلة بمعالجة الإرهاب الناشئ محليا مثل الممارسة الجيدة 2 التي تُشجع على "التعاون والتنسيق بين الهيئات الحكومية المحلية التي لديها مسؤوليات أو معلومات ذات صلة بمكافحة الإرهاب". وقد تشمل وثائق المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الأخرى ذات الصلة، على سبيل المثال لا الحصر، مذكرة أنقرة بشأن الممارسات الحسنة للنهج المتعدد القطاعات لمكافحة التطرف العنيف (مذكرة أنقرة)، والتوصيات بشأن الاستخدام الفعال للتدابير البديلة الملائمة للجرائم المتصلة بالإرهاب، ومذكرة أنطاليا بشأن حماية الأهداف غير المحصنة في سياق مكافحة الإرهاب (مذكرة أنطاليا)، ودور الأسرة في منع ومكافحة التطرف العنيف: التوصيات الاستراتيجية وخيارات تصميم البرامج، والممارسات الجيدة بشأن إشراك المجتمعات المحلية والخفارة المجتمعية بصفتها أداة لمكافحة التطرف العنيف، وتوصيات زيورخ-لندن بشأن منع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب على الإنترنت، ومذكرة نيوشاتل حول الممارسات الجيدة لقضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب.

والإضافة الملحقه بها، التي تركز على المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين، بغية تحقيق استجابة شاملة لتحديات الإرهاب الحالية. وتُشجّع جميع الدول على أن تأخذ هذه الممارسات الجيدة غير الملزمة، حيثما يكون ذلك مناسباً، بعين الاعتبار، مع الاعتراف بأن تنفيذ أية ممارسة من هذه الممارسات ينبغي أن يتسق مع القواعد والمعايير الدولية، ويتوافق مع القانون الوطني. كما ينبغي للدول أن تأخذ في الاعتبار مبدأ السيادة الوطنية والاختلافات في التاريخ والثقافة والموارد والأنظمة القانونية عند النظر في كيفية تنفيذ المعلومات الواردة في هذه الوثيقة. ويجب أن تمتثل السياسات والبرامج والتدابير المنفذة، والمستمدة من هذه الممارسات الجيدة غير الملزمة، لمبدأ سيادة القانون وتحترم الحقوق الفردية. وإذا كانت هذه المبادرة تركز في المقام الأول على الجهود الوطنية للتصدي للإرهاب الناشئ محلياً، فإن التعاون والتنسيق الدوليين مطلوبين هنا، وذلك من خلال تعزيز تبادل المعلومات وتقاسم الممارسات الجيدة على مستوى الدولة الواحدة وفيما بين الدول بشأن عمليات التطرف المؤدي إلى العنف وأساليب التجنيد، فالإرهاب قد أضحى ظاهرة تتجاوز الحدود الوطنية.

وكان أحد المواضيع الرئيسية التي انبثقت من هذه المبادرة هو ضرورة اتباع نهج تعدد أصحاب المصلحة في منع الإرهابيين المحليين وكشفهم والتدخل إزاءهم والاستجابة لهم. وحيث أن عدداً كبيراً من الممارسات الجيدة الأخرى الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب قد تطرقت إلى نهج تعدد أصحاب المصلحة وشجعت عليها، فإن هذه الوثيقة لم تعرضها كممارسة جيدة منفصلة. ومع ذلك، قد ترغب الدول في النظر في جملة الفوائد المحتملة لإشراك أصحاب المصلحة المتعددين والمتنوعين في وضع وتنفيذ وتقييم البرامج والسياسات الرامية إلى منع التطرف المؤدي إلى العنف ومكافحة الإرهاب الناشئ محلياً. وعلى سبيل المثال، يتحمل موظفو إنفاذ القانون المسؤولية الأساسية في تقييم الخطر الذي يشكله الفرد، إلا أن الأطباء النفسانيين والزعماء الدينيين والأخصائيين الاجتماعيين ومقدمي الخدمات المجتمعية ومسؤولي الصحة العقلية وغيرهم من الممارسين قد يكونون قادرين على توفير الخبرة والمعلومات لموظفي إنفاذ القانون.

## الممارسات الجيدة

### أولاً: فهم ظاهرة الإرهاب الناشئ محلياً

الممارسة الجيدة 1: تحديد الدوافع واستكشاف الروابط مع المنظمات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية.

لعل هناك بعض القواسم المشتركة بين الإرهابيين المحليين، إلا أنه لا يوجد نموذج موحد أو شامل لهذا النوع من المجرمين. ويختلف مستوى ارتباط الإرهابيين المحليين بالمنظمات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية؛ فعلى سبيل المثال، قد يكون هناك أفراد منفردون ليس لديهم انتماء مباشر أو رسمي إلى مجموعة إرهابية عابرة للحدود الوطنية، لكنهم يجدون في فكرها الإلهام، إما عبر الإنترنت أو عبر الاتصال البشري المباشر. وقد يكون هناك أفراد آخرون لهم روابط وثيقة بمجموعة إرهابية عابرة للحدود الوطنية، تطلب منهم مهاجمة هدف معين أو تمدهم بنوع من المساعدة.

وقد لاحظ بعض الخبراء أن غياب دوافع السفر إلى مناطق الصراع لدى الإرهابيين المحليين قد يكون علامة على وجود ارتباط ضعيف بالجماعات الإرهابية. إلا أنه لا توجد بيانات كافية لإثبات هذه النقطة، أو إثبات الفرضية العامة الأخرى حول ما يميز الإرهابي المحلي عن المقاتل الإرهابي الأجنبي أو السمات المشتركة التي يتقاسمونها. ولفهم هذه المشكلة فهما أفضل، وصوغ سياسات فعالة لمكافحة الإرهاب الناشئ محلياً، ينبغي على الدول استعراض وفهم الروابط المحتملة التي قد تربط بين الإرهابيين المحليين والجماعات الإرهابية، وإدراك مختلف العوامل المحفزة ومؤشرات التطرف المؤدي إلى العنف في سياق الإرهاب الناشئ محلياً.

## الممارسة الجيدة 2: بحث الصلة الجنائية المحتملة مع الإرهاب الناشئ محليا.

قد ترتئي الدول النظر في استكشاف وفحص الصلات المحتملة بين الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية<sup>5</sup> والإرهاب الناشئ محليا. وإذا كانت بعض التقارير<sup>6</sup> تشير إلى أن الأفراد الذين لديهم ماضي إجرامي هم أكثر عرضة لارتكاب أعمال إرهابية، إلا أن الأمر يستدعي إجراء تحليل أعمق حول العلاقة بين الإجرام والإرهاب. وفيما يخص العلاقة بين الإرهابيين المحليين والمجرمين العابرين للحدود الوطنية، أقر مجلس الأمن في قراره رقم 1373 بالصلة المحتملة بين هاتين الفئتين وأكد الحاجة إلى تعزيز عملية تنسيق الجهود على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية. وعلاوة على تحسين التعاون في هذا المجال، فقد ترغب الدول في تكوين فهم أفضل لمختلف الديناميات والعلاقات والدوافع المرتبطة بالجماعات الإرهابية العابرة للحدود وشبكات الجريمة المنظمة لكشف الشبكات القائمة وتفكيكها، وتخصيص الموارد الكافية، ووضع برامج فعالة ومحددة الأهداف لمكافحة التطرف المؤدي إلى العنف الذي قد يفضي بدوره إلى الإرهاب الناشئ محليا. فهناك ما يسوغ الحاجة إلى مزيد من البحث نظرا لعدم وجود توافق في الآراء حول هذا الموضوع.

## الممارسة الجيدة 3: بناء الجسور بين واضعي السياسات والممارسين والباحثين للربط بين مجموعة متنوعة من التخصصات ذات الصلة.<sup>7</sup>

يمكن بذل الجهود لربط الباحثين من تشكيلة متنوعة من التخصصات مع واضعي السياسات والممارسين، الذين يعملون في مجال منع الإرهاب ومكافحته، لاسيما واضعي السياسات والممارسين المهتمين بظاهرة الإرهاب الناشئ محليا. ومن شأن هذا النوع من التعاون أن يضمن بأن البرامج والسياسات تستنير ببيانات وخبرات يمكن التحقق منها. وقد يكون من المفيد أيضا أن يترجم الباحثون الذين يدرسون الإرهاب الناشئ محليا نتائجهم إلى توصيات برمجية ملموسة وقابلة للتنفيذ حتى تُستخدم استخداما عمليا من قبل واضعي السياسات والممارسين. كما أن إشراك الباحثين في البرامج المناسبة بغية الحصول على بيانات ملموسة ونشرها يعد أمرا مفيدا. وأخيرا، قد يكون من المجدي استخدام الباحثين للخبرات والبيانات التي توفرها الوكالات الحكومية، حيثما يكون ذلك مناسباً، لدراسة أنماط الإرهاب واتجاهاته.

<sup>5</sup> أنظر بوجه عام وثيقة لاهاي للممارسات الجيدة المعنية بالصلة بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب. وعلاوة على ذلك، قد يرغب القراء في استعراض مبادرة التعليم من أجل العدالة الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتركيزها على البحوث المتعلقة بالروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

<sup>6</sup> مركز ستارت (الائتلاف الوطني لدراسة الإرهاب واستجاباته) التابع لجامعة ميريلاند: "النشاط الإجرامي السابق للتشدد هو أقوى عامل للتنبؤ بالتطرف العنيف اللاحق للتشدد" (الأفراد الذين شاركوا في جرائم غير عنيفة أو عنيفة قبل مرحلة التشدد كانوا أميل بنسبة 1،85 للانخراط في أعمال التطرف العنيف بعد مرحلة التشدد من المتطرفين العنيفين الذين ليس لديهم تاريخ إجرامي) <http://www.start.umd.edu/news/pre-radicalization-criminal-activity-strongest-predictor-post-radicalization-violent-extremism>

<sup>7</sup> يمكن أن تشكل آلية الاتحاد الأوروبي للتعاون، التي سُنشأ في أواخر عام 2018، والمركز الأفريقي للدراسات والأبحاث حول الإرهاب (الاتحاد الأفريقي) مثالين محتملين لشبكات الأبحاث التي تركز على سد الفجوة بين الممارسين وواضعي السياسات ومنظمات المجتمع المدني والباحثين.

## ثانياً: المنع<sup>8</sup>

### الممارسة الجيدة 4: تثقيف الجمهور حول تهديدات الإرهاب الناشئ محلياً.

يمكن للمواطنين أن يؤديوا دوراً ثميناً في أنشطة المنع. فهم قادرون على ملاحظة بوادر الإنذار المبكر ولعب دور مهم في المساعدة على تحويل الأفراد عن مسار التطرف المؤدي إلى العنف. وبهدف تعزيز المشاركة الفعالة والإيجابية لفئات مختلفة من المواطنين، بما فيهم أفراد الأسرة، يمكن للوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة إجراء أنشطة للتوعية بالمخاطر المحتملة وبوادر الإنذار بالتطرف المؤدي إلى العنف، والتي قد تفضي في نهاية المطاف إلى عمل من أعمال الإرهاب الناشئ محلياً.<sup>9</sup> ويعد إنشاء هياكل تتيح للمجتمعات المحلية الإبلاغ عن بوادر التطرف المؤدي إلى العنف، جزءاً مهماً من مسؤولية الحكومة في تثقيف الجمهور. وعلاوة على ذلك، قد ترغب الدول في تزويد المواطنين بالمعلومات والموارد بشأن ما يجب فعله في حالة اشتباههم بأن أحد الأفراد قد لاذ إلى التطرف المؤدي إلى العنف. وكجزء من عملية التوعية، من المهم جداً أن تعمل الكيانات التي تنفذ جهود التثقيف والتوعية على بناء الثقة داخل المجتمعات المحلية. فتوفير أساس من الثقة سيساعد المواطنين على أداء دور فعال في التعامل مع هذه المشكلة، وسيكسبهم الثقة بأن المعلومات التي يقدمونها ستؤدي إلى نتائج إيجابية، لا عقابية. وفي هذا الصدد، قد تنظر الدول في إشراك السلطات الدينية وقادة المجتمعات المحلية، حيثما يكون ذلك مناسباً، ممن لديهم خبرة ذات صلة في وضع برامج وقائية فعالة وتنفيذها. كما ينبغي للدول أن تضع في اعتبارها الحاجة إلى توفير الدعم والحماية المناسبين لمنظمات المجتمع المدني وغيرها من المجموعات والأفراد المشاركين في أنشطة المنع والتوعية.

### الممارسة الجيدة 5: إدراج أنشطة منع الإرهاب الناشئ محلياً في برامج ونهج منع الجريمة الواسعة النطاق.

قد ترتئي الدول النظر في إدراج قضايا الإرهاب الناشئ محلياً في برامج واستراتيجيات أوسع لمنع الجريمة، تشجع على التعاون بين المجتمع المدني وأجهزة إنفاذ القانون لمعالجة الشواغل الأمنية للمواطنين. ويمكن استخراج الدروس المستفادة وتحديد أوجه التآزر بين الأفراد الذين أصبحوا إرهابيين محليين والأفراد المتورطين في أنواع أخرى من الأنشطة الإجرامية. وقد يساعد هذا النهج في تفادي ازدواجية الخدمات، وتحسين استخدام الموارد، وتعزيز الأمن والسلامة. كما أن صوغ البرامج والخدمات باعتبارها جزءاً من جهد أوسع للتصدي للجريمة، قد يساعد في الحد من العزلة أو الوصم اللذان غالباً ما يصاحبان أنشطة الإرهاب، وقد يزيد من مشاركة المواطنين، عند الاقتضاء. وعلاوة على ذلك، فإن التعامل مع أنشطة مكافحة الإرهاب باعتبارها جزءاً من برنامج أوسع لمكافحة الجريمة قد يساعد في تشجيع مشاركة مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك أعضاء المجتمع المحلي والقطاع الخاص.<sup>10</sup>

### الممارسة الجيدة 6: تكييف برامج منع الإرهاب الناشئ محلياً مع احتياجات وقضايا المجتمع المحلي.

من شأن برامج المنع المكيفة حسب الخصائص المميزة لكل مجتمع محلي أن تلقى قبولا أكثر لدى أعضاء هذا المجتمع المحلي من حملات مكافحة الإرهاب الوطنية أو الإقليمية. وينبغي في البرامج التي توضع وتنفذ على المستوى المحلي والتي تهدف إلى منع الأفراد من أن يصبحوا إرهابيين محليين، أن يمكن التنبؤ بها، وأن تكون منهجية واستراتيجية من أجل تعزيز ثقة المجتمع المحلي وتوطيد المشاركة الشاملة والهادفة. كما ينبغي في هذه الجهود أن تحترم حقوق الإنسان وتعزز مبدأ

<sup>8</sup> يقصد بمصطلح المنع، الجهود الرامية إلى منع الأفراد من التحول إلى التطرف المؤدي إلى العنف. وينبغي اعتبار المنع أحد الأجزاء الرئيسية لجميع استراتيجيات مكافحة الإرهاب على النحو المبين في الركيزة الأولى من الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وأنظر بوجه عام مجموعة أدوات دورة حياة التطرف الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب [www.toolkit.thegctf.org](http://www.toolkit.thegctf.org) التي تضم مجموعة من الممارسات الجيدة المعنية بمنع التطرف المؤدي إلى العنف، والتي يمكن تطبيقها على هذه المسألة بالذات.

<sup>9</sup> يعزز قرار مجلس الأمن رقم 2354 هذه الفكرة حيث يصرح بأنه "يمكن لجهود الدول الرامية لمكافحة الإرهاب أن تستفيد من تشجيع المجتمع المدني على أداء دور إيجابي في تعزيز الحوار وتوسيع التفاهم من أجل توطيد التسامح والتعايش، وتهيئة بيئة لا تفضي إلى التطرف ولا تحرض على الإرهاب، وتتصدى للخطاب الإرهابي."

<sup>10</sup> أنظر بوجه عام مذكرة أنطاليا (توفير رؤى معمقة حول الشراكة مع القطاع الخاص، بما في ذلك ملاك ومشغلو المرافق التجارية).

سيادة القانون. ومن شأن السياسات والبرامج التي وُضعت من دون فهم للظروف المحلية أن تكون أقل فعالية وأن تضعف الثقة.

**الممارسة الجيدة 7: إشراك الأفراد الأقدر على لإحداث التغيير، بمن فيهم الشباب والنساء و"السابقون"، في وضع أنشطة المنع وتنفيذها.**

وفق ما جاء في *مذكرة لاهاي-مراكش*<sup>11</sup>، من المهم النظر في إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية ذات الصلة، بما في ذلك الأفراد الذين قد يكونون أكثر عرضة للتجنيد والأشخاص الذين لديهم تأثير كبير على هؤلاء الأفراد المعرضين للخطر، في وضع برامج المنع وتنفيذها. وينطبق هذا بشكل خاص على البرامج الموجهة للشباب، حيث تشير بعض البيانات إلى أن الجهود التي يبذلها الشباب لفائدة أقرانهم يكون لها وقع أكبر وتعطي نتائج ملموسة. وفي بعض الحالات، يمكن للدول أن تنظر في إشراك الإرهابيين السابقين في أنشطة المنع، ممن فكوا ارتباطهم بالإرهاب وتخلوا عن نزعة التطرف وأعيد إدماجهم، حينما يُمكن إثبات اصلاحهم وتوفير الإشراف الكافي عليهم. وقد يكون هؤلاء الأفراد قادرين على التحدث بحجبة عن مخاطر الانتماء إلى الإرهاب، وهناك بعض النتائج الواضحة لهذه الأنواع من البرامج التي قد تستفيد منها الدول الراغبة في تنفيذ جهود مماثلة.<sup>12</sup>

**الممارسة الجيدة 8: إقامة برامج المنع على أساس الثقة وضمان التعاون وتقسيم المسؤولية بين السلطات الحكومية والمجتمعات المحلية.**<sup>13</sup>

تعد الثقة عنصراً ضرورياً لتنفيذ برامج المنع تنفيذاً فعالاً وناجحاً. ومن المهم للوكالات الحكومية، مثل وكالات إنفاذ القانون، أن تبني الثقة مع أفراد المجتمع المحلي من خلال التفاعل معهم عبر مجموعة واسعة من القضايا، ومعالجة الاحتياجات الحرجة المتعلقة بالأمن والسلامة، وإشراك أخصائيين مجتمعيين، من قبيل مهنيي الصحة العقلية ومقدمي الخدمات الاجتماعية، في البرامج المحلية. كما ينبغي على الدول أن تضمن بأن البرامج والسياسات التي تدعمها لا تصم أو تقصي أي مجموعة دينية أو عرقية أو ثقافية معينة. وبوجه عام، يمكن للدول والجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تقيم شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال منع الإرهاب ومكافحته.

### ثالثاً: الكشف

**الممارسة الجيدة 9: توفير التدريب على مؤشرات التطرف المؤدي إلى العنف الذي قد يفضي إلى الإرهاب الناشئ محلياً لفائدة الفاعلين في الخط الأمامي مثل موظفي إنفاذ القانون وموظفي السجون والأخصائيين الاجتماعيين ومهنيي الصحة العقلية.**

في كثير من الأحيان، قد يجهل الأفراد الذين هم أول من يحتك بالإرهابي المحلي المحتمل بوادِر الإنذار بالتطرف المؤدي إلى العنف. ولذلك، قد ترغب الدول في تثقيف المحاورين الرئيسيين بشأن بوادِر الإنذار المحتملة للتطرف المؤدي إلى العنف وتقديم معلومات عما يجب القيام به إذا ما اشتبهوا في أن شخصاً ما متطرف، وأنه قد يشكل تهديداً للمجتمع. وعلى وجه التحديد، قد ترغب الدول في توفير التدريب على كشف وتحديد بوادِر الإرهاب الناشئ محلياً<sup>14</sup> لفائدة مسؤولي

<sup>11</sup> تشدد الممارسة الجيدة 4 من *مذكرة لاهاي-مراكش*، على ضرورة تمكين الأفراد الذين يوجدون في موقع مناسب يتيح لهم إحداث التغيير، بما في ذلك الشباب والأسر والنساء والمجتمع المدني، لتولي زمام المسؤولية في إعداد ونشر سرد مضاد إيجابي للتصدي للفكر المتطرف العنيف.

<sup>12</sup> أنظر بوجه عام مذكرة روما بشأن الممارسات الجيدة في إعادة تأهيل وإعادة دمج المجرمين المتطرفين المستخدمين للعنف.

<sup>13</sup> تنص الممارسة الجيدة 2 من الممارسات الجيدة بشأن إشراك المجتمعات المحلية والخفارة المجتمعية بصفتها أداة لمكافحة التطرف العنيف، على أن الثقة جزء لا يتجزأ من المشاركة المجتمعية والخفارة المجتمعية، إلا أن هذه الثقة لا تنشأ بشكل طبيعي ومن دون بذل جهود متضافرة ومستمرة.

<sup>14</sup> خلصت دراسة أجراها برنامج جامعة جورج واشنطن المعني بالإرهاب في حزيران/يونيو 2017 إلى أن 57% من الأفراد المتورطين في الهجمات الإرهابية التي ارتكبت في أوروبا وأمريكا الشمالية كان لديهم تاريخ إجرامي سابق.

إنفاذ القانون ومسؤولي السجون الذين لا يتعاملون كثيراً مع الإرهابيين. ويمكن أن يستفيد أصحاب المصلحة الموجودون خارج نظام العدالة الجنائية، من قبيل مهنيي الصحة العقلية والأخصائيين الاجتماعيين والزعماء الدينيين وأفراد الأسرة، من هذا التدريب التوعوي الذي سيمكنهم من كشف بوادر الإنذار بالتطرف المؤدي إلى العنف، والتدخل تدخلا مناسباً ومسؤولاً قبل أن يتحول الفرد إلى التطرف المؤدي إلى العنف وينفذ هجوماً إرهابياً. ومن المهم أن تضع الدول في اعتبارها العواقب المحتملة غير المقصودة لجهود التوعية التي من شأنها وصم جماعة معينة داخل المجتمع أو إقصاؤها أو تصنيفها. وبغية تأكيد هذه المعلومات ونشرها، قد ترغب الدول في توفير مواد تثقيفية وتدريبية على الإنترنت للمساعدة في توعية وتثقيف الجهات الفاعلة العاملة في الخطوط الأمامية.

### الممارسة الجيدة 10: وضع آليات لنشر المعلومات المتصلة بالإرهابيين المحليين المحتملين والمشتبه فيهم على نطاق واسع داخل الوكالات الحكومية الوطنية.<sup>15</sup>

وفق ما أبرزته مذكرته لاهاي-مراكش،<sup>16</sup> تُشجّع الدول على جمع وتحليل وتبادل المعلومات التفصيلية حول الأفراد الذين يُحتمل أنهم يشكلون خطراً عالياً. وقد يكون من المفيد بشكل خاص للدول وضع آليات عمودية لجمع المعلومات المهمة وتبادلها بين الوكالات المحلية والوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إنشاء آليات وبروتوكولات أفقية لتبادل المعلومات حتى يمكن تقاسم المعلومات بين الوكالات المختلفة. وهناك عدد من الطرق المتنوعة، بما فيها الطرق الرسمية وغير الرسمية التي قد ترغب الدولة في اتباعها لتنفيذ إجراءاتها المتصلة بتبادل المعلومات بين الوكالات الوطنية المختلفة. وعلى سبيل المثال، من شأن تحديد فريق عمل أو مركز تنسيق/مركز صهر الأفكار أن يوفر آلية حيوية لجمع وتحليل وتبادل المعلومات القيمة اللازمة لكشف الأفراد المشتبه في أنهم إرهابيون محليون وحظرهم والتحقيق معهم وملاحقتهم قضائياً. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الآلية ستتيح الجمع بين الممارسين المحليين والوطنيين في مجال العدالة الجنائية وإزالة الحواجز بين الوكالات المختلفة التي لها دور في الكشف عن الإرهابيين المحليين. وقد تختار الدول استخدام الاتفاقات أو التدابير الأخرى التي تجيز للوكالات تبادل المعلومات.

كما قد ترغب الدول في استعراض وتحديث أطرها القانونية، حيثما يكون ذلك مناسباً وضرورياً، لضمان وجود السلطة القانونية المناسبة لنشر المعلومات بين الوكالات المختلفة وأيضاً توفر القواعد أو البروتوكولات المعنية بضمان سرية المعلومات وسلامتها وحمايتها. كما قد ترتئي الدول استعراض سياسات التصنيف لضمان أن المعلومات المناسبة هي وحدها التي تصنف على أنها سرية.

<sup>15</sup> تشجع الممارسة الجيدة 2 من مذكرته الرباط على التعاون والتنسيق بين الوكالات الحكومية الوطنية، وتلاحظ بأن التحقيق الفعال في التهديدات الإرهابية يشمل في الغالب تجميع وتحليل المعلومات التي تجمعها وكالات متعددة داخل الحكومة الواحدة، مثل أجهزة الاستخبارات وأجهزة إنفاذ القانون والوكالات العسكرية والمالية والمصرفية، فضلاً عن الحكومات الإقليمية أو الولائية أو المحلية. كما يدعو قرار مجلس الأمن رقم 2396 الدول الأعضاء إلى تحسين تبادل المعلومات على الصعيد المحلي في إطار نظم العدالة الجنائية الخاصة بكل دولة من أجل رصد أنجع للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمتنقلين وغيرهم من الأفراد الذين تحولوا إلى التطرف المؤدي إلى العنف أو الأفراد الذين تدعوهم داعش أو الجماعات الإرهابية الأخرى لارتكاب أعمال إرهابية، وذلك وفقاً لمبادئ القانون الدولي. " وتلاحظ الممارسة الجيدة 1 من مذكرته أنطاليا أنه لا يشترط في المعلومات أن تكون حساسة أو سرية حتى تكون معلومات ذات قيمة. وغالباً ما يحدد الإرهابيون أهدافهم ويقدمون تعليمات تشغيلية من خلال منشوراتهم المتاحة للجمهور على الإنترنت. ويمكن تحليل هذه المعلومات العلنية لتقييم قدرات الأعداء ونواياهم، خاصة عندما يُفصحون علناً عن التقنيات والتكتيكات التي يعتبرونها ناجحة (أو فاشلة) ويحضنون أتباعهم على استخدامها.

<sup>16</sup> تشجع الممارسة الجيدة 7 من مذكرته لاهاي-مراكش جمع ودمج المعلومات التفصيلية من الوكالات الحكومية والعاملين في الخطوط الأمامية والمجتمعات المحلية ووسائل التواصل الاجتماعي من أجل الكشف عن أعمال تجنيد الإرهابيين وتيسير عملهم، مع احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.



## الممارسة الجيدة 11: إجراء تقييمات مخاطر متخصصة<sup>17</sup> للأفراد المعرضين للخطر في مرحلة مبكرة واستخدام منصة مشتركة لإجراء التقييمات.<sup>18</sup>

يمكن للدول، حيثما يكون ذلك مناسباً وبما لا يضر بنزاهة التحقيق الجنائي، أن تنظر في تبني الآليات التي تجمع بين مهنيين من تخصصات متعددة، بما في ذلك المسؤولون الحكوميون، وموظفو إنفاذ القانون، ومقدمو الخدمات للمجتمع المحلي، وأخصائيو الصحة العقلية، وغيرهم من الممارسين الطبيعيين لاستخدام أدوات تقييم المخاطر المتخصصة في أبكر وقت ممكن. وحالياً، تُستخدم معظم أدوات تقييم المخاطر المتخصصة داخل المرافق السجنية عقب مرحلة الإدانة. إلا أنه يمكن استخدامها خلال المراحل الأولى من عملية العدالة الجنائية لدعم التحقيقات الاستباقية الموجهة نحو كشف الهجمات الإرهابية وإحباطها. وبسبب ما تتسم به التحقيقات المتعلقة بالإرهاب بالسرية في بعض الولايات القضائية، فقد لا تكون الدول قادرة على تبادل المهنيين المتخصصين والخارجيين؛ غير أنه يمكن لها أن تنظر في ضم الخبراء إلى قائمة الموظفين الذين يمكن أن يساعدوا أجهزة إنفاذ القانون في إجراء تقييمات المخاطر.

ويجب أن تشمل أدوات التقييم المتخصصة العوامل والمتغيرات والمؤشرات المحددة ذات صلة بالإرهاب والتي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم الفرد، من قبيل السن والجنس والصحة العقلية وغير ذلك من محددات الهوية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، تتطلب هذه الأنواع من الآليات منهجية متينة، ومبادئ توجيهية محددة بوضوح، وتدريباً ذي صلة من أجل إجراء تقييمات واقعية. ومن المهم أن يستند أي نوع من تقييم المخاطر على حكم مهني ويجب أن يكون جزءاً من جهد أكبر ومستمر لتقييم الخطر المتصل بتحول المرء إلى إرهابي محلي. وقد ترغب الدول في تبادل تجاربها المتصلة باستخدام أدوات تقييم المخاطر المتخصصة والمساهمة في التطوير الشامل لهذه الأدوات وتحسينها.

## الممارسة الجيدة 12: إشراك القطاعات غير الحكومية والقطاع الخاص في تحديد الأفراد المعرضين للخطر ومؤشرات الخطر.

قد ترغب الدول في إشراك جهات فاعلة متنوعة من القطاعات غير الربحية والقطاع الخاص في سعيها إلى الكشف عن الأفراد المعرضين لخطر التحول إلى إرهابيين محليين. وعلى سبيل المثال، قد يقدم الموظفون والملاك من القطاع الخاص وجهة نظر فريدة في تحديد السلوك المشبوه.<sup>19</sup> كما قد يكون لدى المنظمات غير الحكومية علاقات أوثق وأرسخ مع أفراد المجتمع المحلي من سلطات إنفاذ القانون أو الوكالات الحكومية، وبالتالي فإنهم قد يكونون قادرين على تقديم رؤى يمكن أن تساعد في جهود الكشف. إلا أنه من المهم تجنب وضع الجهات الفاعلة غير الحكومية في موضع يهدد الثقة التي اكتسبتها داخل المجتمع المحلي أو يقوضها.

## الممارسة الجيدة 13: تعزيز التوعية والمشاركة عند مجموعة واسعة من شركات التكنولوجيا

إقراراً بأن الدول هي من يتحمل المسؤولية الرئيسية عن منع الإرهاب ومكافحته، وأنها مخولة بتحديد طريقة التعامل مع الشركات فيما يخص استخدام الإرهابيين للإنترنت، فقد ترغب الدول في توسيع نطاق تأثيرها ليشمل منصات الإنترنت المشفرة الأصغر والأقل انتشاراً كوسيلة للكشف عن تجنيد الإرهابيين عبر الإنترنت وتعطيل تمويل الإرهاب. وإذ ينبغي على الدول أن تواصل العمل مع شركات التكنولوجيا وشبكات التواصل الاجتماعي الأكبر والأكثر انتشاراً لمكافحة التجنيد عبر الإنترنت، فقد يكون من المفيد، حسب الاقتضاء، بدء التعامل مع الشركات الأصغر التي تدير منصات أقل انتشاراً على

<sup>17</sup> تشمل أمثلة أدوات تقييم المخاطر المتخصصة: أداة VERA 2R+ لتقييم مخاطر التطرف العنيف، وأداة ERG 22+ المعنية بالمبادئ التوجيهية لمخاطر التطرف، وأداة TRAP-18 الخاصة ببروتوكول تقييم مخاطر الإرهاب.

<sup>18</sup> تؤيد الممارسة الجيدة 16 من مذكرة لاهاي - مراكز استخدام أطر تقييم على المستوى الفردي، قائمة على الأدلة والاستجابات المناسبة.

<sup>19</sup> تسلط الممارسة الجيدة 9 من مذكرة أنطاليا الضوء على أهمية توعية المواطنين لإذكاء فهمهم بمحيطهم وتشجيعهم على الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة والأمور الشاذة. فضلاً عن أفراد المجتمع المحلي، يمكن لموظفي القطاع الخاص الإسهام في ضمان الأمن عن طريق الإبلاغ عن النشاط المشبوه.



الإنترنت والتي تستخدمها الجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية لتجنيد الأفراد وتحويلهم إلى التطرف.<sup>20</sup> وقد يُقدم هؤلاء الشركاء القادمون من قطاع التكنولوجيا آراءً مستنيرة حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لاسيما الإنترنت ووسائل الإعلام الأخرى، بغرض ارتكاب هجمات إرهابية أو التحريض عليها أو التجنيد لها أو تمويلها أو التخطيط لها.

#### رابعاً: التدخل<sup>21</sup>

#### الممارسة الجيدة 14: ضمان وجود أطر قانونية وسياساتية شاملة لإتاحة التدخلات المخصصة.

قد ترغب الدول في استعراض أطرها القانونية الوطنية وتنقيحها، حيثما يكون ذلك مناسباً، لضمان وضع وتنفيذ التدخلات المخصصة، من قبيل آليات الإحالة والبرامج البديلة للأفراد المعرضين للخطر.<sup>22</sup> وبصفة عامة، قد ترغب الدول في أن يكون لديها خيارات قانونية مختلفة<sup>23</sup> للتعامل مع الأفراد الذين يظهرون بوادر التطرف المؤدي إلى العنف، بناء على طبيعة التهديد الذي يشكله الفرد، مع مراعاة عمر الفرد وتاريخه الجنائي وغير ذلك من محددات الهوية ذات الصلة.

#### الممارسة الجيدة 15: إنشاء بروتوكولات لتبادل المعلومات وإقامة آليات التنسيق لبرامج التدخل.

حتى تكون برامج التدخل فعالة، يجب أن تستند إلى تقييم شامل للفرد المعرض للخطر. وقد يكون لدى العديد من الوكالات والأفراد معلومات حول هذا الشخص ينبغي استعراضها وإدراجها في استراتيجية التدخل الموجهة للفرد المعرض للخطر. ويلزم صون الخصوصية من خلال حماية المعلومات، من قبيل السجلات الطبية، لذلك قد يتعين وضع بروتوكولات لحماية البيانات الشخصية.

#### الممارسة الجيدة 16: النظر في استخدام التدابير الإدارية في سياق الإرهابيين المحليين المحتملين، مع احترام حقوق الإنسان.<sup>24</sup>

قد تكون التدابير الإدارية المناسبة، على النحو المحدد في التشريعات الوطنية، أداة قيمة للتعامل مع شخص يُنظر إليه على أنه مصدر خطر، لكن لا يوجد دليل قابل للاستخدام يثبت أنه ارتكب جريمة من الجرائم. وتوفر هذه التدابير نوعاً

<sup>20</sup> أنظر بوجه عام منتدى الإنترنت العالمي لمكافحة الإرهاب وعمله مع شركات التكنولوجيا الأصغر لتبادل أفضل الممارسات المتصلة بطرق تعطيل نشر المواد المتطرفة العنيفة. وأنظر أيضاً مبادرة التكنولوجيا ضد الإرهاب، التي أطلقتها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، والتي توفر محفلاً للدول من أجل التفاعل مع شركات التكنولوجيا ([www.techagainstterrorism.org](http://www.techagainstterrorism.org)) وتوصيات زيوريخ-لندن بشأن منع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب على الإنترنت.

<sup>21</sup> يقصد بمصطلح التدخل الجهود التي تستهدف الأفراد الذين يُظهرون بعض بوادر التطرف المؤدي إلى العنف، ولكنهم لم يرتكبوا عملاً إرهابياً. والهدف من التدخل هو تزويد الفرد بمجموعة من خدمات الدعم التي من شأنها أن تعالج بعض الجوانب التي جعلت هذا الفرد ينجذب إلى الفكر العنيف. وأنظر بوجه عام مجموعة أدوات معالجة دورة حياة التطرف المؤدي إلى العنف الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ([www.toolkit.thegctf.org](http://www.toolkit.thegctf.org)).

<sup>22</sup> استناداً إلى التشريعات المحلية والسياق الوطني وخصوصيات البلد، فينبغي ألا يتعارض التدخل ولا برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج مع الملاحقة القضائية الفعالة، على النحو الوارد في القانون الوطني ومبدأ حتمية معاقبة مرتكبي جرائم الإرهاب كما هو منصوص عليه في القانوني الجنائي لبعض البلدان.

<sup>23</sup> تشير الخيارات القانونية في هذا السياق إلى استخدام تدابير بديلة مثل التحويل، والملاحقة القضائية المؤجلة، وغيرهما. ولمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، يُشجّع القراء على الاطلاع على التوصيات بشأن الاستخدام الفعال للتدابير البديلة الملائمة للجرائم المتصلة بالإرهاب الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

<sup>24</sup> تشير التدابير الإدارية عادة إلى الإجراءات التي تتخذها الوكالات الحكومية. إلا أنه يجوز للقاضي، في بعض الولايات القضائية، أن يصدر أمراً يُقيد نشاطاً ما أو يحظره، ويعتبر هذا الأمر بمثابة تدبير إداري. وأنظر الممارسة الجيدة 11 من ملدكرة لاهاي-مراكش التي تنطبق على وضع وتنفيذ النظم القانونية والإجراءات الإدارية المناسبة لمقاضاة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على نحو فعال والتخفيف من الخطر الذي يمثلونه.

من الرقابة والرصد الحكومي الذي يستخدم كوسيلة للحد من فرص الفرد لارتكاب هجوم ما. وفي حالة استخدام التدابير الإدارية، فينبغي توفير ضمانات تكفل احترام حقوق الفرد وحرياته وصونها.

### خامسا: الاستجابة<sup>25</sup>

#### **الممارسة الجيدة 17: نشر المعلومات عقب هجوم إرهابي محلي بسرعة ودقة.<sup>26</sup>**

على أجهزة إنفاذ القانون أن تعمل على نشر معلومات دقيقة للجمهور في أسرع وقت ممكن عقب هجوم ما، ودون الإضرار بالتحقيقات الجارية. كما ينبغي إصدار رسالة موحدة تمثل جميع الوكالات المحلية التي تشارك في الاستجابة للهجوم الإرهابي المحلي. ويمكن لوسائل الإعلام، بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي، أن تشكل مصدرا قيما بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون لإمداد الجمهور بمعلومات يمكن التحقق منها. وقد ترغب أجهزة إنفاذ القانون في استخدام مجموعة من أدوات الاتصال لنشر المعلومات وتلقيها. وقد ترتئي الدول النظر في عقد جلسات إحاطة حول المواضيع المتعلقة بالإرهاب لفائدة وسائل الإعلام المختلفة. ومن شأن هذه التوعية الاستباقية أن تفيد في بناء العلاقات مع المؤسسات الإعلامية بما يتيح لها إجراء تغطيات دقيقة عن المنظمات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية والتهديدات التي تشكلها.

#### **الممارسة الجيدة 18: تفادي وصم أي مجتمع محلي معين عقب هجوم إرهابي محلي.**

على الدول أن تعي جيدا أهمية إعداد الرسائل التي تعقب الهجوم، لتفادي تمجيد الجاني وتجنب وصم الجماعة أو المجتمع المحلي المرتبط بالجاني، بما في ذلك أفراد الأسرة. ولعله من المفيد أيضا أن تصوغ الدول استراتيجيات الاتصال ونقاط الحوار والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية، والتي قد تفيد في تفادي الوصم والاستقطاب. وعلاوة على ذلك، قد ترغب الدول في رعاية حملات التوعية المحددة الأهداف الموجهة للمجتمعات المحلية المتأثرة، أو رعاية الاجتماعات العامة الموجهة لمناقشة الهجوم وتأثيراته.

#### **الممارسة الجيدة 19: دعم البرامج الرامية إلى مساندة ضحايا الإرهاب وحماية الشهود.<sup>27</sup>**

قد ترتئي الدول النظر في توفير مجموعة من خدمات المساعدة والدعم المناسبة للمجتمع المحلي المتأثر عقب هجوم إرهابي محلي. وعلى وجه التحديد، قد ترغب الدول في توفير بنية تحتية تسمح بالتنسيق المناسب بين الهيئات ذات الصلة لتأمين الحماية اللازمة للشهود وتقديم المساعدة للضحايا، بمن فيهم الأفراد الذين تعرضوا للأذى بفعل معاينة الهجوم، من خلال توفير الدعم الاجتماعي والاقتصادي والنفسي الذي يحتاجونه للتعافي من الهجوم.

<sup>25</sup> يركز هذا القسم على طرق تفاعل الدول مع المنافذ الإعلامية عقب هجوم ينفذه إرهابي محلي، والسبل التي يمكن أن تسلكها هذه الدول لتقديم الدعم لضحايا الإرهاب والشهود.

<sup>26</sup> أنظر بوجه عام الممارسة الجيدة 13 من مذكرة أنطاليا بشأن التوصيات المتعلقة بالاتصالات قبل الهجوم وأثنائه وبعده. أنظر أيضا دليل اليونسكو حول الإرهاب والإعلام <http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002470/247074E.pdf>.

<sup>27</sup> أنظر بوجه عام مذكرة مدريد حول الممارسات الحسنة لمساعدة ضحايا الإرهاب بعد الهجوم مباشرة وفي الإجراءات الجنائية والممارسة الجيدة 1 من مذكرة الرباط بشأن حماية الضحايا والشهود والمخبرين والعملاء السريين وهيئات المحلفين والمحققين والمدعين العامين ومحامي الدفاع والقضاة في قضايا مكافحة الإرهاب.

## الخلاصة

تروم الممارسات الجيدة غير الملزمة الواردة في هذه الوثيقة إرشاد الدول وتوجيهها في وضع وتنفيذ برامج وسياسات مصممة لمعالجة الإرهاب الناشئ محليا. وتتمثل الأهداف الشاملة لهذه الممارسات الجيدة في تمكين الدول من تحديد التحديات المتصلة بهذه الظاهرة ووضع الاستجابات الفعالة لها. ويمكن للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب أن يؤدي دور منبر مفيد لمواصلة الحوار بين الدول فيما يتعلق بتنفيذ هذه الممارسات الجيدة وغيرها من الممارسات الجيدة ذات الصلة الصادرة عنه بطريقة فعالة ومسؤولة. وفضلا عن تنفيذ برامج وإجراءات جديدة لمعالجة الإرهاب الناشئ محليا، تُشجّع الدول على مواصلة إجراء البحوث بشأن هذا الموضوع وتقييم جهودها وتنقيحها. وإذا كانت بعض النهج المحددة في هذه الممارسات الجيدة قد استخدمت في سياق مختلف، إلا أنها لم تُختبر بعد على هذه المجموعة المحددة من المشكلات. لذلك، فإن البحث والرصد والتقييم يعد ضروريا لوضع البيانات التي من شأنها أن تساعد في ضمان فعالية الجهود.